الآداب

مجلة شهرية تعنى بشؤون الفكر

تصدر عن دار العلم للملايين - بيروت

ص.ب ١٠٨٥ — تلفون ٢٣/٠١

اصحاب الامتياز

منير البعلبكي ؛ سهيل ادريس ؛ بهيج عثمان

AL-ĀDĀB : Revue mensuelle culturelle
Beyrouth - Liban. B.P. 1085

المدير المسؤول : بهيج عثمان

رئيس التحرير : الدكتور سهيل ادريس

هيئة التحرير

(حسب الاحرف الهجائية)

احمد سليمان الأحمد	قدري حافظ طوقان
علي أدهم	عبد الله عبد الدائم
ذو النون ايوب	مارون عبود
خليل تقي الدين	ابراهيم العريض
جورج حنا	عبدالله العلايلي
شاكر خصباك	توفيق يوسف عواد
رئيف خوري	نبيه امين فارس
عبدالعزيز الدوري	شكري فيصل
قسطنطين زريق	نزار قباني
احمد زكي	صباح محيي الدين
نقولا زيادة	انور المعداوي
وداد سكاكيني	نازك الملائكة
فؤاد الشايب	عبد الحميد يونس

المرأة بين الطرفين : السلبية والأخلاق

بقلم نازك الملائكة

لم يزل موضوع المرأة مجالاً عاطفياً تتناوله الاقلام في كثير من الانفعال ، على اسلوب يبتعد عن هدوء الموضوعية وحكمة التجرد من الأهواء . فالمعتقدات الفردية والآراء الاجتماعية المتجمدة والعواطف توشك ان تجعل الموضوع شاقاً على الباحث ، فلا يأمن حين يتناوله من ان يقع في مزلق اجتماعيّ ، أو ان تلتهمه سورة عاطفية جارفة تتدخل فيها تيارات تجاربه الشعورية الخاصة ، وقد توقعه لفتة هنا والتواءة هناك في هاوية سياسية أو دينية. وما هذا إلا لأن موضوع المرأة لم يخرج بعد عن ان يكون موضوعاً اخلاقياً ، وكل موضوع اخلاقيّ لا بد ان يمسّ ، من جهاته المختلفة ، شتى نواحي الحياة السياسية والدينية والاجتماعية في المجتمع الانساني . ولا شيء أصعب على الباحث من معالجة قضايا الاخلاق ، لأن كل فرد في المجتمع يعد نفسه ، بمعزل عن ثقافته ، مصدر ثقة في هذه القضايا ، ومن ثم يتحول الموضوع الى حقل العواطف وتنتقل قضايا الاخلاق الى حيز الشعور. ولعل أبرز دليل على هذا التحول الخطر ما نراه من ان القانون الذي يحكم القضايا النسائية يستمدّ كثيراً من موادّه من العرف المحلي دونما نظر الى المنطق . والعرف ، لو دققنا ، قانونٌ غفلٌ يتألف من تراكم العادات والعواطف عبر العصور في بيئة ما ، وهو بهذه الصفة يخرج بالضرورة عن النطاق المفروض للقانون .

على ان المصاعب الاخلاقية ليست هي الوحيدة ، فثمة مصاعب اخرى تعترض السبيل ، منها ان اغلبية النساء في هذه البلاد لم تصل بعد الى مرتبة الوعي الثقافي الكامل الذي يتيح لها ان تدرك الواقع المرير الذي تتخبط فيه . والحق ان اللحظة التي يشعر الانسان فيها بانه مغبون هي لحظة حاسمة في تاريخ تطوره . على ان المرء لن يشعر بالظلم حتى يذوق بعض الحرية ، وفي قضايا الحرية يبقى الوسط نقطة قلقة لا سبيل الى ثباتها ، فالمرء ينزع الى ان ينال حريته كاملة وكأنه يقول : « لا نصف حرية ابداً ... إما الحرية كلها أو لا ... »

وثمة صعوبة اخرى يضعها في سبيل التطور جانب من المتعلمات ذوات الكبرياء والحساسية . فنحن هنا ازاء حالة نستطيع تسميتها « بالتغطية

السايكولوجية » وهي حالة شائعة مثالها تلك الفتاة التي تمنعها كبرياؤها من ان تعترف بانها تسلك وفق خطة ابيها أو اخيها ، فتروح توحي لنفسها بانها تتصرف وفق مبادىء شخصية . وكثيراً ما رأينا الحجاب يصبح مبدأ تدعو اليه فتاة حساسة تتهرب من مواجهة كبريائها المطعونة وكأنها تقول : «... ان كنا لا نستطيع تحقيق ما نرغب فيه ، فلنرغب فيما نستطيع تحقيقه . » وهذه في نظرنا أخطر حالة تتعرض لها المرأة ، فهي تفقدها قوة الكفاح وتطوي نفسها على جرح غائر .

اما العراقيل التي يبثها الرجل المعاصر نفسه فهي فيما يبدو لنا تنبع من اعتقاده ان تحرر المرأة سيسلبه جانباً من حريته هو ، ولعله يؤمن ايضاً بان قضية التحرر تهم النساء وحدهن لأن فوائدها ستقتصر عليهن ، ومن ثم فهو ، إن لم يعارض ، يتخذ موقفاً سلبياً . ولعله واضح ان هذه العقيدة بفرعيها تتضمن فصلاً قاطعاً لعالم الانسان يشطره الى شطرين : نساء ورجال ، ويجعل للحرية مدلولين ، مدلولاً نسائياً وآخر رجالياً . وقلّ فينا من يريد ان يلتفت الى ان عبودية المرأة لا بد ان تقابلها عبودية مساوية في حياة الرجل ، ما دام الرجل والمرأة يعيشان متعاونين في بيئة واحدة . والحق انه ليس معقولاً ولا منطقياً ان يعيش هذان الكائنان معاً ثم يكون احدهما حراً تمام الحرية والآخر مستعبداً تمام الاستعباد . وهذا لان عبودية هذه لابد ان تؤثر في حرية ذاك . ولا مفرّ من هذا .

— ٢ —

واول ما يهم هذا البحث ان يقرره ان تاريخ المرأة قد كان حتى هذه اللحظة تاريخاً سلبياً . ونحن لا نحتاج الى ان نذهب بعيداً لاثبات هذا ، فالأدلة ترقد حولنا وتكاد تختلط بالهواء الذي نتنفسه . وليس من داع الى ان نلجأ الى النصوص القانونية ، وإنما يكفي ان نلقي نظرة عابرة حولنا لنرى الى أي مدىً بلغت استهانة الذهن العام بالمرأة . والحق ان تاريخ العبودية الانسانية لا يشتمل على صفحة أشد سواداً من هذه الصفحة ، فنحن هنا ازاء حرمان تام من كل حق من حقوق الحياة . وقد فقدت المرأة تدريجياً كل ما تملك حتى قيمتها الانسانية . ويبدو هذا في اشياء تمرّ بنا في حياتنا اليومية دون ان نفطن الى دلالتها البعيدة منها . مثلاً الفرق في المرتبة بين صلة العمومة وصلة الخؤولة ، فالمجتمع يجنح الى اعتبار العم أقرب الى الانسان من الخال ، وفي هذا دلالة اكيدة على ان الأب يعتبر أهم من الأم على الرغم من ان قيمتها الوراثية متساوية تمام التساوي . ومن هذه المظاهر التي يمكن ان نستخلص منها استهانة المجتمع بالمرأة ان السيدة المتزوجة ما زالت تعتبر أهم من الفتاة الآنسة ، فهي تتمتع بمزايا كثيرة وتنال احترام الناس . أفلا يدل هذا على ان قيمة المرأة في عرف المجتمع ليست بشخصيتها وثقافتها وسلوكها وإنما تأتيها هبة من زوجها ؟ وهذا ينزل بها الى مستوى السلبية ويقتل طموحها ، فاذا كانت الشخصية تكتسب بمجرد الزواج فلا عجب في ان يصبح العمل الوحيد الذي تسعى اليه هذه المسكينة هو الزواج ، والمرأة وفق هذا الرأي العجيب ليست أكثر من مرآة تعكس مجد غيرها .

أما من الوجهة الاقتصادية فالرجل المعاصر عندما يشكو من انه يعول المرأة ، إنما يؤكد ضآلة قيمتها في نظره . لان هذه الشكوى تتضمن معنى غريباً ، لو تأملنا ، وهو ان عمل المرأة من ولادة وارضاع وتربية وخياطة وكنس وغسل وطبخ وكيّ وغير ذلك ، يبدو الرجل وكأنه لا يستأهل قيمة اقتصادية تعادل قيمة عمله هو في المعمل والحانوت والبرلمان . وهو يتغافل عن ان هذا التوزيع في العمل لا بد ان يستتبع توزيعاً في المال ، فاذا كانت المرأة قد اخذت على عاتقها ان تقبع في المنزل وتنجز هذه الأعمال الشاقة بينما يخرج الرجل ليكتسب المال للاسرة ، فان هذا لابد ان يفترض حقاً مساوياً للمرأة في هذا المال الذي يكسبه الرجل ، على الا يستتبع هذا منّاً من الرجل من اي نوع ، باعتبار ان المرأة لو أرادت ان تؤدي هذه الأعمال نفسها خارج منزلها لنالت عليها اجراً . وهذا ما نسيه الرجل تمام النسيان حتى اصبح يحسب انه يتكرم بالمال على مخلوقات عاجزة لا عمل لها . وما يهمنا في هذا هو ان نستخلص الحقيقة الاخلاقية وهي ان عمل المرأة المعقد يبدو للرجل بلا قيمة . وهذا أعجب العجب .

وهناك جهة ثالثة نستطيع ان نستفيد منها في ادراك تفاهة المرأة في مجتمعاتنا . تلك هي جهة اللغة العربية ، فان أبسط دراسة اجتماعية للألفاظ والقواعد تدلنا دلالة موضحة على ان هذه اللغة لغة قوم يستهينون بالمرأة . فالتقديم في النحو هو دائماً للمذكر على المؤنث . والتغليب يذهب في هذا مذهباً يحتم تغليب مذكر واحد على أي عدد من الاناث ولو بلغ الملايين ، والضمائر المفردة تستعمل في سخاء للتعبير عن جماعة الاناث في

عدد خاص بالقصة

تستهل « الآداب » سنتها الثانية في مطلع عام ١٩٥٤ ، اي في آخر الشهر القادم ، بعدد ممتاز خاص بالقصة يحرره كبار كتّاب القصة والجيل الجديد من الأدباء الواعين في مختلف البلاد العربية . وسيضم هذا العدد الممتاز أقاصيص ومسرحيات عربية وأجنبية ودراسات ضافية عن فن القصة في الشرق والغرب ومجموعة من القصائد الشعرية القصصية ، كما أنه سيحتوي على النص الكامل لتعريب مسرحية « العادلون » للكاتب الفرنسي الكبير ألبير كامو ، وهي المسرحية التي تُعدّ قمة من قمم الأدب الغربي المعاصر . وستنشر في هذا العدد أيضاً نتائج مسابقة القصة .

عدد « الآداب » القصصي : سجل حافل لأحدث النتاج القصصي في الشرق والغرب .

احجز نسختك في مكتبتك منذ الآن

١٠٠ صفحة بالسعر المعتاد

بعض النصوص المشهورة . ومما يلفت النظر في اللغة كلمات مثل (الأمّية) ومعناها الجهل بالقراءة والكتابة، وقد نسبت الى (الأمّ) . اما قولهم (شاعر فحل) فهو ينم عن قيمة (الفحولة) ويتضمن ايضاً الاستهانة بالانوثة ، والى هذه الاستهانة ترتكز كلمة (فحل) في قوتها . ونظن هذه الامثلة تكفي ونرجو ان يتاح لنا التفرغ لافراد بحث حول هذا الموضوع في فرصة اخرى .

هذه الاستهانة بقيمة المرأة وعملها قد استتبعت حرمانها من الملكية الخاصة . ولسنا نقصد ان نتحدث الآن في الملكية الاقتصادية ، فلعلها قد حُرمت من الملكية في جهات اخرى أهم . هناك الوقت مثلاً . فماذا تمتلك المرأة من هذه الثروة التي يبقى المفروض ان ابناء آدم يستوون في نصيبهم منها ؟ لا شيء في الواقع . فقد أُلقيت على المرأة اعمال فادحة تستغرق العمر كله ، بينما انصرف الرجل الى القراءة والبحث والفن والتأمل العقلي والتخصص في العلوم او حتى الى العبادة المسرفة التي هي ايضاً مظهر من مظاهر الشخصية في انسان مخيّر . والعجيب ان اغلب الناس يعتقدون ان اعمال المنزل امرٌ قضته الطبيعة على المرأة ، وكأنها جهزتها بمؤهلات في هذه الجهة وجعلت في جسمها اعضاء خاصة تهيئها لاحسان الطبخ والخياطة وغسل الملابس ومسح البلاط . ونحن نسمعهم يتحدثون كثيراً عن عُمل المرأة الطبيعيّ ، ويدهشنا انهم يقصدون هذه الاعمال التي لا يمكن ان تنكر مواهب الرجال فيها ، فكم فيهم من طباخ وخياط وكنّاس .

على ان الحرمان من المال والوقت اقلّ غرابة من حرمان آخر يصبّ على المرأة ، ذلك هو حرمانها من ان تملك اسماً خاصاً كما يملك الرجل . فالمرأة تتبع اباها في اسمها ما دامت آنسة ، ثم تفقد هذا الاسم عندما تتزوج وتدعى باسم زوجها . فاذا طلقها هذا الزوج لسبب من الاسباب الكثيرة التي يصح الطلاق من اجلها عادت الى اسم ابيها . ثم يتاح لها زواج ثان كما يحدث احياناً فيتغير اسمها للمرة الرابعة . وهذا إن لم يكن محزناً فهو مضحك . وان من حق هذه المخلوقة ان يكون لها اسم ثابت فتتبع اسم ابيها كما يصنع الرجل . والاسم الثابت يشبه ان يكون اعتزازاً من الانسان بماضيه وعمله ، فلا بد ان يكون الاصل في حرمان المرأة من الاسم حرمانها من حق بناء ماضٍ تكسبه بالعمل الشريف .

اما الحرمان من الأولاد الذين يحق للأب ان ينتزعهم فور بلوغهم سناً يستطيعون فيها الاستغناء عن حضانة الأم فهو في نظرنا أقسى أنواع الحرمان واكثرها بعداً عن المنطق .

ولا بد لنا ، ما دمنا نقرر بعض جوانب الغبن في حياة المرأة ، ان نشير إلى الالزامات الأخلاقية التي قيّدت بها دون الرجل . فمن دراسة عاداتنا الاجتماعية نستطيع ان نستخلص

— تتمة المنشور على الصفحة ٦٦ —